

مستجدات من العالم العربي

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨

لبنان

اعتماد النسخة التاسعة لاتفاقية نيس

أعلن مكتب العلامات التجارية عن اعتماده النسخة التاسعة لاتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية وذلك ابتداءً من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧. وقد دخلت النسخة التاسعة لاتفاقية نيس حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء اتحاد خاص يعتمد تصنيفًا مشتركاً للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات. وتمت مراجعة وتعديل التصنيف المعتمد في اتفاقية نيس مرة كل خمس سنوات (أي أنه سيتم صدور النسخة العاشرة للاتفاقية في ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠). والجدير بالذكر بأن ابرز التعديلات في النسخة التاسعة تضم الفئات ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٣٤ و ٤٥. أما البلاد العربية التي اعتمدت النسخة التاسعة للتصنيف حتى الآن فهي الجزائر و البحرين و المغرب و المملكة العربية السعودية و تونس و الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى لبنان.

الدولة	النسخة
الجزائر	٩
البحرين	٩
مصر	٨
غزة والضفة الغربية	٨
العراق	٧
الأردن	٧
الكويت	٦
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢ و لحم الخنزير في الفئة ٢٩)	
لبنان	٩
ليبيا	٨
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢)	
المغرب	٩
عمان	٨
قطر	٧
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢)	
المملكة العربية السعودية	٩
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢ و لحم الخنزير في الفئة ٢٩ والزيوت الخاصة بشجرة عيد الميلاد في الفئة ٢٨)	
السودان	٨
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢)	
سوريا	٨
تونس	٩
الإمارات العربية المتحدة	٩
(باستثناء الفئة ٣٣ و المشروبات الكحولية في الفئة ٣٢)	
اليمن	٨

دليل العدد

لبنان

- اعتماد النسخة التاسعة

1 لاتفاقية نيس

▲ **الإمارات العربية المتحدة**

- تدابير حدودية جديدة لحماية الملكية الفكرية

2 المملكة العربية السعودية

- الموافقة على قانون العلامات التجارية الموحد

▲ **دول مجلس التعاون الخليجي**

الاسراع في فحص طلبات تسجيل العلامات

2 قطر

▲ **أبرز التطورات في مجال**

الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٧

3 في المنطقة

قطر

3 إتلاف ٦٥٨ قرصاً مقلداً

3 فحص أكثر من ١٣٠٠ طلب

4 إجراءات تسجيل العلامة التجارية

▲ الإمارات العربية المتحدة

تدابير حدودية جديدة لحماية الملكية الفكرية

تسعى دائرة الجمارك في إمارة الشارقة إلى تطبيق التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي والتجاري وتشجيع البيئة الاستثمارية ومكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة. وفي هذا الإطار، قامت دائرة الجمارك في إمارة الشارقة بتبني نظام تدوين العلامات التجارية المسجلة في سجل عام لدى الدائرة، شبيه بالنظام الذي تبنته إمارة دبي.

نوجز بعض الميزات الأساسية لنظام التسجيل المذكور أعلاه:

- تسجيل العلامة التجارية يقتضي توفر تسجيل صالح لها لدى مكتب العلامات التجارية في الإمارات العربية المتحدة.
- تتطابق الفئات المسجلة العلامة عنها لدى مكتب الإمارات مع تلك المسجلة لدى مكتب جمارك الشارقة
- لا يشمل التسجيل علامات الخدمات
- يجب أن يتضمن الطلب معلومات معينة عن العلامة المسجلة بما في ذلك تعليمات تساعد مفتشي الجمارك على التمييز بين البضائع الأصلية والبضائع المقلدة
- يجب أن يقدم طلب التسجيل مرفقاً بصورة مصدقة عن شهادة تسجيل العلامة التجارية في الإمارات العربية المتحدة
- يبقى التسجيل معمولاً به لدى الجمارك طوال مدة حماية العلامة كما يمكن تجديده عند تجديد العلامة في مكتب العلامات التجارية ▲

▲ المملكة العربية السعودية

الموافقة على قانون العلامات التجارية الموحد

وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على قانون (نظام) العلامات التجارية الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بعد موافقة قطر والإمارات العربية المتحدة على هذا النظام. وقد تم اعتماد هذا القانون الموحد خلال دورة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السابعة والعشرين التي عقدت في المملكة العربية السعودية من ٩ إلى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦. ويهدف هذا القانون إلى توحيد قوانين العلامات التجارية في دول المجلس (البحرين والكويت وعمان وقطر وال سعودية والإمارات العربية المتحدة) ولكن يبقى إيداع طلبات التسجيل منفصلاً في كل دولة على حدة. ▲

▲ دول مجلس التعاون الخليجي

الاسراع في فحص طلبات تسجيل العلامات

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحسيناً ملحوظاً في سرعة إنجاز إجراءات فحص طلبات تسجيل العلامات وذلك خلال الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

الدولة	المدة الزمنية لفحص طلبات التسجيل (أشهر)
العام	٢٠٠٤
البحرين	١٩
الكويت	١٢
عمان	١٥
قطر	٣٠
المملكة العربية السعودية	٧
الإمارات العربية المتحدة	٦

وكان التطور البارز في دولة قطر حيث انخفضت المدة الزمنية لفحص طلبات التسجيل من ٣٠ شهراً في سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥ شهراً في سنة ٢٠٠٦. أما دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد سجلتا أدنى فترات زمنية لفحص طلبات التسجيل في سنة ٢٠٠٦ (٦ أشهر في الإمارات العربية المتحدة و ٥ أشهر في المملكة العربية السعودية). كل هذه الأمور تشير إلى جهود مكاتب العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي لتحسين خدماتها لكي تتماشى مع المعايير العالمية. ▲

▲ أبرز التطورات في مجال الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٧ في المنطقة

نورد فيما يلي أبرز التطورات في مجال الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٧ في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا:

- اعتمدت اليمن اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- دخلت معاهدي التعاون بشأن البراءات وقانون العلامات حيز التنفيذ في البحرين.
- اعتمدت الجزائر والبحرين والمغرب والملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة ولبنان النسخة التاسعة لاتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية.
- وافق مجلس التعاون الخليجي على قانون علامات تجارية موحد.
- أصدرت سوريا قانوناً جديداً لتنظيم أحكام العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.
- أصدرت اليمن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٩٤ للعام ١٩٩٤ التي تتضمّن إجراءات منح براءات الاختراع.
- بدأت ليبيا العمل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات.
- انتسبت عمان إلى معايدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الأحياء الدقيقة لأغراض إجراءات البراءات وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية ومعاهدة قانون العلامات ومعاهدة قانون البراءات.
- أصدرت تونس قانوناً جديداً لمكافحة التقليل والتزوير بهدف حماية المستهلكين من ظاهرة البضائع المقلدة والمزورة ومن الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة.
- وافقت المملكة العربية السعودية على قانون لمكافحة الجرائم المعلوماتية.
- وافقت قطر على مشروع قانون بشأن التدابير الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

▲ قطر

إتلاف ٦٥٨ قرصاً مقلداً

نجح فرع الملكية الفكرية بقسم الجرائم الاقتصادية التابع لإدارة البحث الجنائي في ضبط وإتلاف ٦٥٨ قرصاً مدمجاً مقلداً. وقد تمت مصادرتها خلال الثلاثة الأشهر الماضية من المحال التجارية ولدى الباعة الجوالين. وإن هذا الإجراء يأتي ضمن الجهود المتواصلة لفرع الملكية الفكرية بقسم الجرائم الاقتصادية لحماية الأسواق والمستهلكين من البضائع المقلدة المنخفضة الجودة وذلك بالتنسيق مع مكتب حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة بوزارة الاقتصاد والتجارة، والجدير بالذكر أن فرع الملكية الفكرية يقوم منذ نشأته في منتصف هذا العام بقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٧ بعدة حملات على محال بيع الأقراص المدمجة في مناطق متفرقة بالدولة للتأكد من مدى التزام هذه المحلات بتطبيق قوانين الملكية الفكرية وقد أسفرت هذه الحملات عن ضبط عدد كبير من المحلات تبيع أشرطة سمعية ومرئية مقلدة.▲

فحص أكثر من ١٣٠٠٠ طلب

قام مكتب العلامات التجارية بإنجاز عدد كبير من إجراءات فحص طلبات تسجيل العلامات التجارية وذلك وفقاً للخطوة الموضوعة الرامية إلى إنجاز كافة المعاملات المعنية به في أسرع وقت ممكن. إذ قد قام المكتب بفحص أكثر من ١٣٠٠٠ طلباً من الطلبات المتراكمة خلال مدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر، وتحديداً الطلبات ذات الأرقام من ٤٥٥٥٠-٣٣٦٦١، والآن يجري العمل على باقي الطلبات أولاً بأول. إضافة إلى ذلك، فقد قام المكتب أيضاً بنشر أكثر من ٣٠٠٠ طلب اعتراف خلال المدة عينها في أعداد صحيفة الملكية الصناعية، في حين أن هناك حوالي خمسة أعداد تحت الطبع، وتتضمن حوالي ٣٠٠٠ طلباً أيضاً. وقد بلغ حجم الإيرادات خلال هذه الفترة حوالي عشرة ملايين ريال، ومن المتوقع تحصيل ما يزيد عن أربع عشرة مليون ريال وهي عبارة عن رسوم التسجيل للعلامات التي تم نشره، ذلك أن رسم التسجيل يستوفى بعد مضي أربعة أشهر من صدور

العلامة بصحيفة العلامات التجارية.▲

إجراءات تسجيل العلامة التجارية

